مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع - العدد الثالث

رجب - رمضان ١٤٢٦هـ
(أغسطس - أكتوبر ٢٠٠٥م)

الحروف المقطعة في القرآن

دراسة نحوية صرفية

نوال بنت سليمان الثنيان

الأستاذ المساعد في كلية التربية للبنات

بالرياض

الحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه .. وبعد

الحروف المقطعة ألفاظ تكررت كثيراً في القرآن الكريم،وبالتحديد وردت في افتتاح تسع وعشرين سورة قرآنية، وهذا عدد غير قليل.

وحين يريد باحث ما التعرف على هذه الحروف وما تحمله من مسائل وأحكام لغوية والقراءات التي وردت فيها فإن المصادر فقيرة في مادة هذه الحروف، وإن وُجدت فهي مفرقة بين مصادر اللغة ومصادر القراءات... الخ.

وحسب علمي واطلاعي لم أقف على بحث مستقل في هذه الألفاظ استوعب معظم جزئياتها وقضاياها اللغوية، وقد يقال: إن د. فتحي عبد الفتاح الدجني قد استوعب هذا الموضوع وفصّل فيه في كتابه: (الإعجاز النحوي في القرآن الكريم)(١).

فأقول: إن المؤلف قد بحث في موقف علماء التفسير من الفواتح ومعانيها عندهم ثم تحدث عن موقف البصريين والكوفيين والنحاة المتأخرين من هذه الفواتح، ولكنه كان عرضاً وسرداً تاريخياً للآراء دون تحليل أو تنظيم لها مع الخلط في فهم بعض الآراء والأحكام(٢).

في المقابل تجد تفصيلاً واستيعاباً لغير هذه الحروف من ألفاظ القرآن الكريم، وحين تبحث في مسألة نحوية في مصادر النحو قديمها وحديثها فإنك تجد مؤلفيها يستشهدون بالكثير من الشواهد القرآنية ويطبقونها على ألفاظ القرآن ومن النادر

(١) انظر ص: ٢١١... إلخ.

(٢) من أمثلة ذلك: أنه خلط بين الحكم بالوقف والإعراب على هذه الحروف وبين موضعها من الإعراب. انظر ص: ٢٣٣، وفي عرضه لموضع (الم) الإعرابي وقع في ربكة، انظر ص: ٢٣٨-٢٣٩، ووقف المؤلف على رأي أبي بكر بن الأنباري في أثناء حديثه عن رأي النحاة المتأخرين مع أنه يعد من متقدمي نحاة الكوفة، انظر ص: ٢٤١، هذا عدا ماوقع فيه المؤلف من لبس في الإحالة على بعض المصادر، انظر ص: ٢٤١.

جداً أن تجد من يقف في هذه المسألة وغيرها على هذه الحروف ويُنظّر لها بها مع أنها تمثلها، لذا قررت أن يكون بحثي هذا في الحروف المقطعة في القرآن الكريم لأجمع شتات الآراء التي قيلت فيها، وأفصّل ما أُجمل فيها قدر الإمكان، وأدرسها دراسة قرآنية نحوية.

وقد رتبت مباحث هذا الموضوع ترتيباً موضوعياً حسب ما أملاه عليّ ترتيب هذه الحروف في القرآن الكريم، وعند الوقوف على حرف من هذه الحروف بالبحث والتفصيل فإني أجمع معه كل الحروف التي تتفق مع الحرف في الحكم والقاعدة.

فبدأت الحديث عن دلالاتها ومعانيها باختصار، ثم قمت باستقراء لها وأثبتّ مواضعها في القرآن الكريم لتكون المرجع لقارئ البحث دون الرجوع للقرآن الكريم.

ثم وقفت على حكمها العام وهو البناء على الوقف، ثم فصّلت في أحكامها حسب ما تمليه القراءات الواردة فيها، وهي ما يلي:

- التقاء ساكنين.
- المد والقصر.
- الإمالة.
- أحكام النون (الإظهار، والإخفاء، والإدغام...)
- الإبدال.

بعد ذلك فصلت في حكم صرفها ومنع صرفها، وأخيراً وقفت على حالاتها الإعرابية.

التمهيد

بُدئت عدد من سور القرآن بحروف لا تحمل معنى مباشراً، وأُدرجت هذه الحروف تحت عدة أسماء، نحو: الفواتح، وفواتح السور، وحروف التهجي، والحروف المقطّعة.

ووردت في افتتاح تسع وعشرين سورة قرآنية، وكان عدد هذه الحروف من غير المكرر منها أربعة عشر حرفاً، أي: ما يعادل نصف حروف العربية، وقد جمعها بعضهم في عبارة: (نص حكيم قاطع له سر)، وجمعها آخرون في قولهم: (ألم يسطع نور حق كره) . . . . وغير ذلك من عبارات أخرى كثيرة (١).

هذه السور التسع والعشرون صنفت مرة حسب مكان نزولها، ومرة أخرى حسب موضوع الحديث في الآيات بعدها، ومرة ثالثة حسب تكرار هذه الحروف، ورابعة حسب عدد حروفها.

فقال علماء القرآن: ست وعشرون سورة منها مكي، وثلاث مدني، هي: البقرة، وآل عمران، والرعد، وما عداها مكي.

– وقالوا: ست وعشرون منها ورد بعدها الحديث عن القرآن الكريم وآياته، وثلاث فقط لم يرد ذكر القرآن بعدها، وهي: مريم، والعنكبوت، والروم.

وفي تصنيف ثالث لها: أنها بدئت بـ (حم) في سبع سور، و (الم) في ست سور، و(الر) في خمس، (وطسم) في سورتين،وما عدا ذلك ورد مرة واحدة في تسع سور، هي (المص)، و(المر)، و(كهيعص)، و(طه)، و(طس)، و(يس)، و(ص)، و(ق)، و(ن).

وصنفها بعضهم على عدد حروفها، فما جاء مفرداً منها ثلاث سور، وعشر مثنى، واثنتا عشرة مثلثة، واثنتان على أربعة أحرف، واثنتان أيضاً على خمسة.

---

(١) البرهان: ١ / ١٦٧، وتفسير ابن كثير: / ١٥٩١.

وقد اختلف المفسرون في دلالاتها ومعانيها، قال جماعة: هي سر الله في القرآن، وهي من المتشابه، وقال جماعة: هي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه، لذا يجب ألا يُتكلم فيها.

وقال جمهور العلماء: بل يُتكلم بها، وتلتمس المعاني والفوائد التي تدل عليها، واختلفوا في هذه المعاني على اثني عشر قولاً، هي:

– اسم من أسماء القرآن، كالفرقان والذكر.

– فواتح يفتتح الله بها القرآن.

– أسماء للسور.

– اسم الله الأعظم.

– قسَم أقسَم الله به على أنه من أسمائه الحسنى.

– حروف مقطعة من أسماء وأفعال، كل حرف يدل على معنى غير المعنى الذي يدل عليه الحرف الآخر، فمثلاً (الم) معناها أنا الله أعلم..... وهكذا

– حروف هجاء موضوع.

– حروف يشتمل كل حرف منها على معان شتى مختلفة.

– أمارة جعلها الله لأهل الكتاب للدلالة على إنزال الكتاب على محمد ﷺ في أول سور منه حروف مقطعة.

– حروف للتنبيه مثل (يا) في النداء.

– نزلت ليستغربها المشركون عندما أعرضوا عن سماع القرآن بمكة.

– حساب أبي جاد، لتدل على مدة ملة محمد عليه الصلاة والسلام(١).

---

(١) جامع البيان: ١/ ٢٠٤ – ٢٢٨، والمحرر الوجيز: ١/ ٩٤ – ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥٤ – ١٥٦، وتفسير ابن كثير: ١/ ١٥٦-١٦٢، والبرهان: ١/ ١٦٨ – ١٧٠.

مواضعها

هذه الحروف المقطعة كما ذكرت سابقاً وردت في تسع وعشرين سورة من سور القرآن الكريم، هي التالي [1]:

١- (الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه) البقرة، الآيتان : ١، ٢ .

٢- (الم * الله لا إله إلا هو الحي القيوم) آل عمران، الآيتان، ١، ٢ .

٣- (المص * كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين) الأعراف، الآيتان ١، ٢ .

٤- (الر تلك آيات الكتاب الحكيم) يونس، الآية : ١ .

٥- (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) هود، الآية : ١

٦- (الر تلك آيات الكتاب المبين) يوسف، الآية : ١ .

٧- (المر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق ولكن أكثر الناس لا يؤمنون) الرعد، الآية : ١

٨- (الر كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد) إبراهيم، الآية : ١ .

٩- (الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين) الحِجْر، الآية : ١

١٠- (كهيعص * ذكر رحمة ربك عبده زكريا) مريم، الآيتان : ٢، ١

١١- (طه * ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) طه، الآيتان : ١، ٢

١٢- (طسم * تلك آيات الكتاب المبين) الشعراء، الآيتان : ١، ٢

١٣- (طس * تلك آيات القرآن وكتاب مبين) النمل، الآية : ١

١٤- (طسم * تلك آيات الكتاب المبين) القصص، الآيتان : ١، ٢

١٥- (الم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون)

(١) رتبتها حسب ترتيبها في المصحف.

العنكبوت، الآيتان : ١ ، ٢

١٦- (الم * غلبت الروم) الروم، الآيتان : ١ ، ٢

١٧- (الم * تلك آيات الكتاب الحكيم) لقمان، الآيتان : ١ ، ٢

١٨- (الم * تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) السجد ة، الآيتان : ١ ، ٢

١٩- (يس * والقرآن الكريم) يس، الآيتان : ١ ، ٢

٢٠- (ص والقرآن ذي الذكر) ص، الآية : ١

٢١- (حم * تنزيلُ الكتاب من الله العزيز العليم) غافر (المؤمن)، الآيتان : ١ ، ٢

٢٢- (حم * تنزيلٌ من الرحمن الرحيم) فصلت، الآيتان : ١ ، ٢

٢٣- (حم * عسق * كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك والله العزيز الحكيم) الشورى الآيات : ١ ، ٢ ، ٣

٢٤- (حم * والكتاب المبين) الزخرف، الآيتان : ١ ، ٢

٢٥- (حم * والكتاب المبين) الدخان، الآيتان : ١ ، ٢

٢٦- (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) الجاثية، الآيتان : ١ ، ٢

٢٧- (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم) الأحقاف، الآيتان : ١ ، ٢

٢٨- (ق والقرآن المجيد) ق، الآية : ١ .

٢٩- (ن والقلم وما يسطرون) القلم الآية : ١ .

هذه الحروف كما اختلف حولها المفسرون من حيث دلالاتها ومعانيها اختلف حولها أيضاً علماء العربية والقراءات إعراباً وبناء، وفي الاحتجاج للقراءات الواردة فيها، وما جاء منها منصرفاً وغير منصرف، وفي الحالات الإعرابية التي تتوارد عليها .. الخ من أحكام سنقف على تفصيلها في هذا البحث بإذن الله وتوفيقه .

بناؤها على الوقف

الحروف المقطعة في أوائل السور إذا لم تجعل أسماء للسور فهي مبنية على الوقف لا تعرب، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

قال الخليل: "إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع"(١).

وقال سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف إذا تُهجيت مقصورةٌ، لأنها ليست بأسماء، وإنما جاءت في التهجي على الوقف، ويدلك على ذلك: أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر، فلولا أنها على الوقف حُركت أواخرهن.... وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأ سكنت، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطّع حروف الاسم"(٢).

وكان الفراء دقيقاً في تحديد حكم الوقف فيها، إذ قال: "الهجاء موقوف في القرآن وليس بجزم يسمى جزماً، إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر"(٣)

معنى ذلك أن هذه الحروف مبنية على الوقف، وعلة بنائها أنها بمنزلة حروف التهجي، وحق الحروف في التهجي التقطيع، لأنها محكية، ولو أعربت لأدى هذا إلا انتفاء الحكاية.

وردّ ثعلب ـ فيما حكاه عنه النحاس ـ قول الخليل بأنه إذا قيل: زايٌ فهي ليست الزاي التي في زيد، لأنك قد زدت عليها.

وفنّده النحاس بقوله: "هذا الرد لا يلزم، لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه"(٤).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٦٦، وانظر المقتضب: ٣/ ٣٥٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٦٥.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٩.

(٤) إعراب القرآن: ١/ ١٧٧

وعلل الأخفش هذا الحكم في الحروف المقطعة بأن الكلام غير مدرج، أي أنها غير معطوفة، تقول العرب: ألفْ باءْ تاءْ ثاءْ، أما في حال عطفها فينتفى الوقف إذ يقال: ألفٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ(١).

وعلل أبو البقاء لبنائها على الوقف بأنه لا يراد الإخبار عنها بشيء وإنما جيء بها لحكاية ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها(٢).

وأرجع ابن مالك ذلك إلى علة بناء الاسم بشكل عام وهو شبهها بالحروف، وحدد وجه الشبه بين هذه الألفاظ والحروف بالشبه الإهمالي، أي أنها تشبه الحروف المهملة في كونها غير عاملة ولا معمولة(٣).

وأكّد ابن جني هذا الشبه بينها وبين الحروف من وجه آخر أدى إلى إعطائها هذا الحكم بقوله: "ويدلك على كونها بمنزلة هلْ وبلْ وقدْ وحتى وسوف، ونحو ذلك أنك تجد فيها ما هو على حرفين الثاني منهما ألف، وذلك نحو: با تا ثا حا خا طا ظا، ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف لين، إنما ذلك في الحروف نحو: ما، ولا، ويا، وأو، ولو، وأيْ، وكيْ، فلا تزال هذا الحروف مبنية غير معربة"(٤).

وقد أكّد الرضي(٥) بناءَها دون حاجة إلى تعليل؛ لأصالته.

وذهب النحويون إلى أنها بمنزلة أسماء الأعداد، يقولون: واحد، اثنان، ثلاثهْ، أربعهْ بالتسكين من غير إعراب، ويؤيد ذلك ما حكاه سيبويه ممن يوثق به أنه سمع من العرب قولهم: ثلاثهَ اربعهْ بطرح همزة أربعهْ على الهاء من ثلاثه ففتحها دون

(١) معاني القرآن: ١/ ١٩

(٢) التبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٠

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٦

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٨١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٢٩، حيث نقل ابن يعيش النص كما هو دون نسبته إلى ابن جني.

(٥) شرح الكافية: ١/ ٦١.

أن يحولها تاء، لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الدرج فبقيت على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها[١].

ولو عوملت معاملة الأسماء المعربة لرُدّت الهاء تاء في حال تحركها فنقول: ثلاثتربعة.

هذه الحروف تأخذ هذا الحكم في حال أنك لا تريد أن تجعلها أسماء للسور التي هي منها ولكنك أردتَ أن تقطعها فجاءت كالأصوات نحو: غاق، وصه، ومه[٢].

والدليل على أنها موقوفة قول الشاعر:

أقْبَلتُ منْ عندِ زيادٍ كالخَرِفْ تخطُّ رِجلايَ بخطٍّ مختَلفْ

يُكتِّبانِ في الطريقِ لامَ الِفْ[٣]

الأصل فيه: لامْ ألف، بسكون (لام) ولكنه ألقى حركة الألف وهي الهمزة على الميم قبلها ففتحها.

وسكونها بناءٌ على رأي أكثر النحاة وعلى هذا لا محل لها من الإعراب إذا لم تُجعل أسماء للسور.

قال الزجاج: "ليست تجري مجرى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب وإنما هي تقطيع الاسم المؤلف الذي لا يجب الإعراب فيه إلا مع كماله"[٤].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٦٥ وانظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٩، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٥٩، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٨١، وشرح المفصل: ٦/ ٢٨، والبحر: ١/ ٣٥

(٢) سيبويه: ٣/ ٢٦٥، وسر الصناعة: ٢/ ٧٨١، وشرح المفصل: ٦/ ٢٩ .

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي، أحد رجاز الإسلام المتقدمين، انظر ديوانه: ٣٩، وهو من شواهد سيبويه: ٣/ ٢٦٦، والمقتضب: ١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٠، والخصائص: ٣/ ٢٩٧، وشرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٥٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٠، وانظر التهذيب للأزهري، باب ما جاء في تفسير الحروف المقطعة: ١٥/ ٦٨٠ .

وقال أبو حيان: "وأما إذا لم تكن اسماً للسور فلا محل لها لأنها إذ ذاك كحروف المعجم أُوردت مفردة من غير عامل"(١).

إلا أن الزمخشري ذهب إلى أنها من قبيل الأسماء المعربة، وسكونها سكون زيد وعمرو وغيرها من الأسماء، أي أن سكونها وقف وليس ببناء، وإعرابها هذا عند الزمخشري بسبب أنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها"(٢).

- وذهب النحاة إلى أن هذه الحروف إذا جعلت أسماء للسور فإنها تعرب في حالتين هما:

- الأولى: إذا حدثت عنها بالإخبار بها أو عنها، نحو أن تقول: هذه ألفٌ، والألف حسنةٌ.

- الثانية: إذا عطفت بعضها على بعض، نحو قولك: في الكتاب ألفٌ ولامٌ وميمٌ.

والشاهد على ذلك قول الشاعر:

كَافاً ومِيْمَيْنِ وسِيْناً طَاسِماً (٣)

حروف الهجاء في البيت عندما تعاطفت أعربت، فالأول و الثالث منصوبان وعلامة نصبهما الفتحة، والثاني منصوب علامته الياء للتثنية.

وقول الآخر:

إذا اجْتَمَعوا علَى أَلِفٍ وَيَاءٍ ... وَوَاوٍ هَاجَ بَيْنَهُم جِدالُ(٤)

(١) البحر: ١/ ٣٥

(٢) الكشاف: ١/ ٨٠

(٣) البيت من شواهد سيبويه دون نسبة: ٣/ ٣٦٠

إلا أن سيبويه استشهد به على موضع غير الموضع المراد في البحث.

وهو من شواهد معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٠، والتهذيب، باب ما جاء في تفسير الحروف المقطعة: ١٥/ ٦٨٠، وسر الصناعة: ٢/ ٧٨٢، وشرح المفصل: ٦/ ٢٩، واللسان، المقدمة: ١٢.

والطاسم: الدارس.

(٤) نسب في معظم المصادر ليزيد بن الحكم، إلا أن الحريري نسبه لعيسى بن عمر، وقد اختلفوا في روايته. =

هذا هو حكم الحروف المقطعة في أوائل السور، نحو (الم) ونظائرها[١] مما ورد منها في القرآن الكريم حيث تبنى على الوقف.

التقاء الساكنين

قد تحرك أواخر هذه الكلم إذا وليها ألف وصل وحذف لالتقاء الساكنين، كما في نحو: (الم * الله لا إله إلا هو الحي القيوم)[٢] إذ التقت فيه الميم الساكنة بساكن آخر، فأدى ذلك إلى تحريكها بعد حذف ألف الوصل من اسم الجلالة (الله)، وعلة حذف هذه الألف كما قال سيبويه: "وإنما حذفوا ألف الوصل ها هنا بعد الساكن، لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلّما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان، وجعلوا هذا سبيلها، ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة"[٣].

– وحركوا الميم بالفتح بإجماع القراء[٤]، واختلفوا في فتحة هذه الميم على أقوال هي:

– الأول: أن فتحة الميم لالتقاء ساكنين، واختلفوا في تحديد الساكنين، على رأيين:

أحدهما: أن سقوط همزة الوصل أدى إلى التقاء ساكنين هما الميم من (الم) واللام الأولى من اسم الجلالة (الله) فحركت الميم بالفتح، وهو مذهب سيبويه[٥] وجمهور النحويين، والدليل على هذا التحريك أن حروف الهجاء يجتمع فيها

= وهو من شواهد المقتضب: ١/ ٢٣٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦١، وسر الصناعة: ٢/ ٧٨٢، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ١٧٠ – ١٧١ وشرح المفصل: ٦/ ٢٩، وشرح الكافية: ١/ ٦٢

(١) من سورة: آل عمران، والعنكبوت، و الروم، و لقمان، والسجدة.

(٢) سورة آل عمران، الآيتان: ١/ ٢

(٣) الكتاب: ٤/ ١٥٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٧٣، و السبعة: ٢٠٠، و الحجة لأبي علي: ٣/ ٥

(٥) الكتاب: ٤/ ١٥٢

ساكنان لبنائها على الوقف، نحو: (كهيعص)[١] و(حم عسق)[٢].

كما أن أسماء العدد كذلك، فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح كما حركت النون بالفتح في كل من قوله تعالى: (منَ الله)[٣]، وقوله (منَ المسلمين)[٤] وقوله أيضاً (منَ البقر اثنين)[٥] وذلك لالتقاءالساكنين[٦].

والآخر: أن الساكنين هما: الياء التي قبل الميم والميم الأخيرة في (الم) وعند اجتماعهما حرّك الساكن الثاني بالفتح[٧]، شبهوها بـ (أينَ) و (كيْفَ) ... إذ الأصل فيهما السكون: (أيْنْ) و (كيْفْ).

وعقّب السمين على هذا القول بأنه ليس لإسقاط الهمزة أي تأثير في التقاء الساكنين بخلاف القول السابق الذي نشأ فيه التقاء الساكنين من حذف همزة الوصل[٨].

وحكم عليه أبو البركات بالفساد، وحجته في ذلك كما قال: "لو كان كذلك لوجب فتحها في (الم ذلك الكتاب) وفي (حم) وفي (ن) وفي كل حرف من حروف التهجي التي في أوائل السور، فلما لم تفتح دل على أن هذا التعليل ليس عليه تعويل"[٩].

– الثاني: أن فتحة الميم حركةٌ كانت في الأصل لهمزة اسم الجلالة (الله)

(١) مريم، الآية: ١

(٢) الشورى، الآيتان: ١، ٢

(٣) آل عمران، من الآية: ١٥

(٤) يونس، من الآية: ٧٢

(٥) الأنعام، من الآية: ١٤٤

(٦) الحجة لأبي علي: ٣ / ٨-٩

(٧) الحجة لابن خالويه: ١٠٥

(٨) الدر المصون: ٣ / ٧

(٩) البيان ١ / ١٨٩

فنقلت منها إلى الميم الساكنة في (الم) وهو قول الفراء[١] وأيده الزمخشري[٢].

وقد نقل النحاس عن الكسائي قوله: إن حروف التهجي إذا لقيتها همزة الوصل ثم حذفت حُركت هذه الحروف بحركة هذه الهمزة، فيقال: (المَ الّله)، والم أُذكروا، و الم اقتربت[٣].

ودليلهم ما روي من قراءة ورش وحمزة في بعض طرقه لقوله تعالى: (قَدَ أفلح)[٤] بفتح الدال.

وحجتهم لهذا الرأي أن هذه الحروف قد نوي بها الوقف لذا يُسكن أواخرها وينوي بما بعدها الاستئناف فتعامل همزة الوصل معاملة همزة القطع، ولما كانت النية فيها الابتداء فإنها تكون في حكم الثابتة، وبما أن أصلها حرف ساكن صحيح قابل لحركتها خففوها بإلقاء حركتها على هذا الساكن قبلها[٥].

واحتجوا لهذه الحجة بما سمعه سيبويه عن العرب من قولهم (ثَلَثَهرْبَعَة) يريد: ثلاثة أربعة، وقف على ثلاثه، فبقيت هاء لأن الساكن لا يتغير في الدرج، فأجرى الوصل مجرى الوقف وطرح همزة أربعة على الهاء ففتحها[٦].

- واستدلوا أيضاً لنقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن الذي يسبقه بقوله تعالى: (مُر يبٍ * الذي جعل)[٧]، إذ تقرأ (مريْبِنَ)، بتحريك النون بالفتح.

---

(١) معاني القرآن: ١ / ٩ ورأيه صريح فيه على عكس ما ذكره د. أحمد الخراط محقق الدر المصون في تعليقه على نسبة هذا الرأي للفراء بأنه لم يجد لهذا الرأي أثراً في إعرابه للقرآن. انظر الدر المصون: ٣ / ٧

(٢) الكشاف: ١ / ٤١٠

(٣) إعراب القرآن: ١ / ٣٥٣

(٤) المؤمنون، من الآية: ١، وانظر الدر المصون: ٣ / ٧

ولم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر.

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٩، والبحر: ٢ / ٣٧٤، والدر المصون: ٣ / ٧

(٦) الكتاب: ٣ / ٢٦٥، انظر الدر المصون: ٣ / ٨

(٧) ق، من الآيتين: ٢٥، ٢٦، انظر الحجة لأبي علي: ٣ / ٩

وردّ أبو علي[١] وأبو البركات[٢] وغيرهما هذا الرأي وضعّفوه لإجماع النحويين على أن همزة الوصل تسقط في الدرج، فإذا سقطت لا يجوز أن تلقى حركتها على ما قبلها.

وأجاب الزمخشري[٣] عن هذا الاعتراض بأن هذا الموضوع ليس درجاً، لأن (ميم) في حكم الوقف بالسكون، والهمزة في حكم الثابت، وجاز حذفها للتخفيف، ودل عليها حركتها التي نقلت للساكن قبلها.

واعترض أبو حيان على هذا الجواب، ولم يعدّه شيئاً؛ لادعاء الزمخشري أن الميم حين حركت وُقف عليها، وأن هذا ليس درجاً بل وقفاً، وهذا مخالف لإجماع النحويين من أنه لا يوقف على متحرك.

وانتصر السمين للزمخشري بالرد على ما ذكره أبو حيان بنفي ادّعاء الزمخشري أنه يوقف على ميم من ألف لام ميم، وهي متحركة لكي يُلزم بمخالفة إجماع النحويين، والقول بأن الزمخشري ذهب إلى أن هذا في نية الموقوف عليه قبل تحريكه بحركة النقل دون نقلٍ إليه ثم كان الوقف عليه فهذا لم يرد في كلام الزمخشري.

ورُدّ الدليل الذي استدل به أصحاب هذا القول وهو استشهادهم بقوله تعالى: ﴿قد أفلح﴾ على قراءة فتح الدال وذلك لإجماع النحويين أيضاً على أنه لا يوقف على متحرك سواء كانت حركته إعرابية أم بنائية أم نقلية أم لالتقاء الساكنين أم للاتباع أم للحكاية ، وعليه لا يجوز الوقف على دال (قد) بالفتحة في حال حذف الهمزة ونقل حركتها إلى دال (قد)[٤].

---

(١) الحجة: ٣/ ٩

(٢) البيان: ١/ ١٨٩

(٣) الكشاف: ١/ ٤١

(٤) البحر: ٢/ ٣٧٥، وانظر الدر المصون: ٣/ ٩

- وما استدل به النحويون من قول العرب (ثلاثهْ أربعهْ) فهو مردود، قال السمين: "الهمزة في (أربعه) همزة قطع فهي ثابتة ابتداء ودرجا، فلذلك نُقلت حركتها بخلاف همزة الجلالة فإنها واجبة السقوط فلا تستحق نقل حركتها إلى ما قبلها، فليس وزان ما نحن فيه"(١).

وأكد أبو علي(٢) هذا الدليل بأن الآية لم تُحمل عليه؛ لأن سيبويه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله تعالى ﴿ منَ الله ﴾، وبمثله قال أبو علي لمن احتج بقوله تعالى: (مريبنَ الذي جعل) فحرك النون بالفتحة كما في نحو قوله (منَ الله) ثم تساءل الزمخشري وأجاب على سؤاله إذ قال: "هلا زعمت أنها حركة لالتقاء الساكنين؟ قلت: لأن التقاء الساكنين لا يُبالى به في باب الوقف، وذلك قولك: هذا إبراهيم وداود وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لحرك الميمان في ألف لام ميم لالتقاء الساكنين ولما انتظر ساكن آخر"(٣).

وصححه أبو حيان إلا أنه وضح أن التقاء الساكنين عند الزمخشري إنما يريد بهما ميم ميم الأخيرة ولام التعريف لا الياء والميم من (الم) في الوقف(٤).

ثم قدر الزمخشري اعتراضاً آخر وأجاب عنه، وهو أن عدم التحريك في الميم عند التقاء الساكنين فيها أنهم أراد الوقف مع إمكانية النطق بهما ساكنين وإذا جاء ساكن ثالث لا بد لهم أن يحركوا فحركوا.

والجواب: الدليل على أن الحركة ليست لالتقاء الساكنين أنه كان من الممكن في (واحدْ اثنان) أن يسكنوا الدال مع طرح الهمزة وبهذه يجمعوا بين ساكنين

(١) الدر المصون: ٣/ ٨

(٢) الحجة: ٣/ ٩

(٣) الكشاف: ١/ ٤١٠

(٤) البحر: ٢/ ٣٧٥

كما قالوا: (أُصَيْمٌّ) و (مُدَيْقٌّ) ولكنهم عندما حركوا الدال فهذا دليل على أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة وليست لالتقاء الساكنين(١).

واعترض أبو حيان على هذا الجواب إذ قال: "وأما جواب الزمخشري عن سؤاله فلا يطابق؛ لأنه استدل على أن الحركة ليست لملاقاة ساكن بإمكانية الجمع بين ساكنين في قولهم واحد اثنان بأن يسكنوا الدال والثاء ساكنة وتسقط الهمزة فعدلوا عن هذا الإمكان إلى نقل حركة الهمزة إلى الدال، وهذه مكابرة في المحسوس لا يمكن ذلك أصلاً ولا هو في قدرة البشر أن يجمعوا في النطق بين سكون الدال وسكون الثاء وطرح الهمزة"(٢).

وفصّل في اعتراضه على كلام الزمخشري، ففي قوله: "فجمعوا بين ساكنين"، قال أبو حيان أنه لا يمكن الجمع.

أما ما مثّل به نحو: (أُصَيْمٌّ) و(مُدَيْقٌّ) ففي رأي أبي حيان أن ذلك ممكن لالتقاء الساكنين، لكنه يخالف (واحدْ اثنان)؛ لأن الساكن الأول ليس حرف مد والثاني غير مدغم، بهذا لا يمكن الجمع بينهما.

وأما قوله: (فلما حركوا الدال...) فمبني على أن الجمع بين الساكنين في (واحد اثنان) ممكن وأن حركة التقاء الساكنين إنما هي فيما لا يمكن أن يجتمعا فيه في اللفظ لهذا ادعّى أن حركة الدال إنما هي منقولة من حركة الهمزة بعد حذفها.

وأيّد السمين(٣) هذا الرد من أبي حيان وصححه، ولم يكتف أبو حيان برد رأي الفراء والاعتراض عليه من قِبَلِه فقط بل نقل اعتراضاً من قِبَل بعضهم عليه إذ قال: "قيل: لا يجوز أن تكون حركة الميم حركة الهمزة ألقيت عليها لما في ذلك من

(١) الكشاف: ١/ ٤١٠

(٢) البحر: ٢/ ٣٧٦

(٣) الدر: ٣/ ١١

الفساد والتدافع، وذلك أن سكون آخر ميم إنما هو على نية الوقف عليها، وإلقاء حركة الهمزة عليها إنما هو على نية الوصل، ونية الوصل توجب حذف الهمزة ونية الوقف على ما قبلها توجب ثباتها وقطعها،وهذا متناقض"[1].

الثالث: من الأقوال في فتحة الميم: أن الفتحة فيها فتحة إعراب على النصب أو الجر مما سيرد التفصيل فيه لاحقاً[2].

الرابع: وهو قول ابن كيسان أن الهمزة في اسم الجلالة (الله) همزة قطع بمنزلة (قد) ووُصلت لكثرة الاستعمال، فمن حرك الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي هي بمنزلة القاف من (قد)، ففتحها بفتحة الهمزة، وهذا القول مبني على رأي الخليل الذي ذهب إلى أن أداة التعريف (أل)[3]، وردّه أبو البركات وحكم عليه بالفساد من وجوه ثلاثة:

- الأول: أنه يُعمل ما قبلها فيما بعدها، ولو كانت بمنزلة (قد) لم يعمل.

- الثاني: أنه لا يعد اجتماع رجل والرجل،وغلام والغلام في القافية إيطاء، ولو كانت بمنزلة (قد) لعُدّ إيطاءً.

- الثالث: أنك لو قلت: قام زيد وقعد لكان حكم الفعل الثاني حكم "الأول في القرب من الحال، ولو قلت: جاءني الرجل وغلام، لم يكن الاسم الثاني في حكم الأول في التعريف فبان الفرق بينهما"[4].

خلاصة كل هذا أن جمهور النحويين ذهبوا إلى أن حركة الميم في (الم الله) الفتحة وذلك لالتقاء الساكنين.

---

(1) البحر: ٢/ ٣٧٦

(2) انظر ص: ٤٨- ٥٣ من هذا البحث

(3) انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٥٤، والمشكل: ١/ ١٢٣ - ١٢٤، والتبيان: ١/ ١٢٢، والدر المصون: ٣/ ١٣.

(4) البيان: ١/ ١٨٩ - ١٩٠

وهنا يتوارد سؤال هو: بما أن الأصل في التقاء الساكنين الكسر فلمَ اختير الفتح هنا؟

أجاب سيبويه[١] ووافقه الأخفش[٢] بأن ذلك لكثرة الاستعمال ولخفة الفتحة، تشبيها لها بـ (أينَ) و (كيفَ) ولئلا يجمعوا بين كسرة ياء وكسرة قبلها، ففي (الم) يُقال: ألف لام ميم، فقبل الميم الأخيرة ياء وهي أخت الكسرة، وقبل هذه الياء كسرة فلو كسرنا الميم الأخيرة لأدى ذلك إلى توالي ثلاثة متجانسات وهذا لا يجوز في العربية فحركوها بالفتح[٣].

وعلل السمين للعدول عن الكسر إلى الفتح بعلة معنوية إذ قال: "لو كسروا لكان ذلك مفضياً إلى ترقيق لام الجلالة والمقصود تفخيمها للتعظيم فأوثر الفتح لذلك"[٤].

- ومع هذا قرئت (الم الله) بتحريك الميم بالكسر، نسبها ابن خالويه والزمخشري إلى عمرو بن عبيد[٥]، وقيل: قرأ بها الرؤاسي[٦]، وقيل: أبو حيوة[٧].

- وأجاز الأخفش[٨] الكسر على أنه لغة، ولم يثبته قراءة، وخطّأه الزجاج[٩] وحجته في ذلك: أن قبل الميم ياءً مكسوراً ما قبلها فلالتقاء ساكنين فتحت، ولا يجوز الكسر لثقله مع الياء، وأيده مكي[١٠] في الحكم والعلة، ولم يقبله الزمخشري[١١].

(١) الكتاب: ٤/ ١٥٤

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٥٣، والدر المصون: ٣/ ٦ - ٧

(٤) الدر المصون: ٣/ ٦

(٥) الشواذ: ١٩، الكشاف: ١/ ٤١٠

(٦) المحرر الوجيز: ٣/ ٨

(٧) البحر: ٢/ ٣٧٤، والدر المصون: ٣/ ١٤

(٨) معاني القرآن: ١/ ٢٢

(٩) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٧٣

(١٠) المشكل: ١/ ١٢٤

(١١) الكشاف: ١/ ٤١٠

– وحكى السمين عن أبي علي الفارسي أنه انتصر لرأي الأخفش[١]، وردّ على الزجاج حجته بأن كسر الميم لم يرد فيه سماع قد يؤدي إلى دفع القياس، بل إنه سيثبته ويقويه اعتماداً على أن الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالكسر، وقد يتغير هذا الحكم إذا عرضت علة، ولكن إذا جاء الشيء على أصله فلا مجال لرده ودفعه.

وما احتج به الزجاج من أن حق الميم الفتح لأن ما قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فمنقوض بقولهم: جَيْر... الخ. إذ تحرك الساكن بعد الياء بالكسر كما تحرك بعدها بالفتح في (أيْنَ)، فكما جاز الفتح بعد الياء في (أين) يجوز أيضاً الكسر بعدها كما في نحو (جَيْر).

ومن أدلته أيضاً أن (حيثُ) حركت بالضم وقبلها ياء لالتقاء الساكنين، فلما جاز الضم كان الكسر أجوز وأسهل.

– وقرئت (الم الله) بسكون الميم وقطع الألف، رويت قراءة عن عاصم ورويت عن الحسن، وعمرو بن عبيد، والرؤاسي، والأعمش، والبرجمي، وابن القعقاع[٢].

قال الزجاج: إن المضبوط عن عاصم في رواية أبي بكر بن عياش وأبي عمرو فتح الميم.

وقال ابن مجاهد: إن المعروف عن عاصم أنه قرأها موصولة، وقرأها حفص عن عاصم بفتح الميم غير مهموزة الألف.

– ومثل ذلك ﴿الم * أحسب الناس أن يتركوا...﴾[٣] قرأها ورش (المَ) بفتح الميم[٤] بنقل حركة همزة (أحسب) إليها.

---

(١) لم أقف على كلام أبي علي فيما بين يدي من مؤلفاته، انظر الدر الصون: ٣/ ١٤

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٧٣، والسبعة: ٢٠٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٥٣، والشواذ: ١٩ والحجة لأبي علي: ٣/ ٦، والبحر: ٢/ ٣٧٤

(٣) العنكبوت، الآيتان: ١، ٢

(٤) المحتسب: ٢/ ١٥٨، والكشف: ١/ ٦٤

وضعفه ابن جني وحجته في ذلك أن حروف الهجاء تبنى على الوقف في حال وصلها فتُقرأ (ميمْ أحسب الناس) فإذا كانت كذلك في حال وصلها فلا يليق أن يُلقى بحركة الهمزة عليها في هذه الحال، ويليق ذلك لما من عادته أن يُحرّك في الوصل لالتقاء الساكنين في حين (ميم) جمعت بين ساكنين في حال وصلها[١] .

أما الآيات (يس) و(ص) و(حم) و(ق) و(ن) فقد وردت فيها قراءات مختلفة وُجهت على أنها لالتقاء الساكنين هي :

- قراءة الفتح، قرأ بها ابن أبي اسحاق، وعيسى في (يَس) و(ن)[٢]، و(حم)[٣]، وعيسى بن عمر وأبو عمرو في رواية محبوب في (ص)[٤]، وعيسى بن عمر في (ق)[٥]، فالفتحة فيها حركة بناء ألزمت الفتحة كما ألزمت الأسماء المبنية حركات محددة والأصل فيها السكون ولكن حركت لالتقاء الساكنين، شبهها سيبويه[٦] بـ(أيْنَ) و (كيْفَ)، وشبهها الفراء[٧] بـ(ثُمَّ)، وشبهها آخرون بنون الجميع[٨] .

وبه قال الأخفش[٩] أيضاً، واختاره الزجاج[١٠] ورجحه على غيره، وبه قال النحاس[١١]، وابن جني[١٢] وآخرون [١٣] .

---

(١) المحتسب : ٢ / ١٥٨

(٢) السبعة : ٥٣٨، والتيسير : ١٤٨، والبحر : ٧ / ٣٢٣

(٣) المشكل : ٢ / ٢٦٣، والبحر : ٧ / ٤٤٦، والدر : ٩ / ٤٥١

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٤، وإعراب القرآن : ٣ / ٤٤٩، والبحر : ٧ / ٣٨٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٤، والمحتسب : ٢ / ٢٨١، والبحر : ٨ / ١٢٠

(٦) الكتاب : ٣ / ٢٥٨ انظر التبيان : ٢ / ١٠١ والدر المصون : ٩ / ٢٤٤

(٧) معاني القرآن : ١ / ٣٦٨، ٣ / ١٧٢

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٤

(٩) معاني القرآن : ١ / ٢٠

(١٠) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٤

(١١) إعراب القرآن : ٣ / ٤٤٩

(١٢) المحتسب : ٢ / ٢٣٠

(١٣) انظر المشكل : ٢ / ٢٤٦، والبحر : ٧ / ٣٨٣

واختيرت الفتحة دون الكسرة لسببين[١]:

الأول: أن الفتحة أخف من الكسرة.

الثاني: أن في ميم (حم) مثلاً جاءت قبل الأخير كسرة، والياء بكسرتين، فلو كسرت لاجتمع أربع كسرات.

- وقرئت هذه الآيات بالكسر؛ (يس) و(ن) قراءة السماك، وابن أبي اسحاق[٢]، و(حم) أبو السّمال[٣]، و(ق) الحسن، وعبد الله بن أبي اسحاق، وأبو السمال[٤].

و(ص) بدون تنوين أُبي، والحسن، وابن أبي اسحاق، ونصر بن عاصم، وابن أبي عبلة، وأبو السمال[٥].

وُجهت هذه القراءة على أن الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين نظير قولهم: جَيْرِ، وهيْتِ... الخ.

قال الفراء في توجيهه لقوله تعالى (يس): "ولو خُفض كما خُفض (جَيْرِ) لا أفعل ذلك، خُفضت لمكان الياء التي في (جَيْرِ)"[٦].

وبه قال الزجاج[٧]، والنحاس[٨]، وابن جني[٩] وآخرون[١٠].

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٥، و المشكل: ٢/ ٢٦٣، والبيان: ٢/ ٣٢٨، والبحر: ٧/ ٤٤٦، والدر المصون: ٩/ ٤٥١

(٢) السبعة: ٥٣٨،و التيسير: ١٤٨، والبحر: ٧/ ٣٢٣

(٣) البحر: ٧/ ٤٤٦،و الدر: ٩/ ٤٥١

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٤، والمحتسب: ٢/ ٢٨١، والبحر: ٨/ ١٢٠

(٥) البحر: ٧/ ٣٨٣، والدر المصون: ٩/ ٣٤٣

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٣٧١، وانظر: ١/ ٩

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٤

(٨) إعراب القرآن: ٣/ ٤٤٩

(٩) المحتسب: ٢/ ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٨١

(١٠) المشكل: ٢/ ٢٢١، ٢٤٦، والبيان: ٢/ ٢٩٠، والتبيان: ٢/ ٢٠١، والبحر: ٧/ ٣٨٣، ٤٤٦، ٨/ ١٢٠.

– وقرئت بالضم أيضاً رويت قراءة في (يس) و(ن) عن الكلبي[١]، وعن الزهري في (حم)[٢]، وعن الحسن وابن السميفع وهارون في (ص) و(ق)[٣].

وتوجيه الضم على أنها حركة بناء، إذ الأصل التسكين، وحرّك بالضم لالتقاء الساكنين نحو: حَوْبُ[٤]، ونحْنُ، وهيْتُ، وحيْثُ[٥].

المد والقصر في الحروف المقطعة

وفي مد هذه الحروف وقصرها قسمها القراء في نحو (الم) وغيرها من الحروف المفتتح بها سور القرآن إلى أربعة أقسام هي[٦]:

– الأول: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ولين، وهي سبعة:

أ– لام (الم) في البقرة، وآل عمران، والأعراف، ويونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

ب– ميم (الم) في البقرة، وآل عمران، والأعراف، والرعد، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، وميم (طسم) في سورتي الشعراء والقصص، وميم (حم) في سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

جـ– كاف (كهيعص) من سورة مريم.

د– صاد من سورة الأعراف، ومريم.

هـ– قاف من سورة الشورى، وسورة (ق).

(١) السبعة: ٥٣٨، والتيسير: ١٤٨، والبحر: ٧/ ٣٢٣

(٢) الدر المصون: ٩/ ٤٥١

(٣) انظر البحر: ٧/ ٣٨٣، ٨/ ١٢٠، و الدر المصون: ٩/ ٣٤٤، ١٠/ ١٧

(٤) الحوب: الجمل، ثم كثر حتى صار زجراً له، اللسان (حوب)

(٥) المحتسب: ٢/ ٢٠٣ – ٢٠٤، والبحر: ٨/ ١٢٠، والدر المصون: ١٠/ ١٧

(٦) انظر الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي: ٨٠ – ٨٢، والتيسير في القراءات السبع المشهورة، وتوجيهها لصابر أبو سليمان: ٧٠ – ٧٢

و – سين (طسم) من سورة الشعراء، والقصص، وسين (طس) من سورة النمل، وسين (حم عسق) من سورة الشورى، وسين (يس).

ز– نون، من سورة القلم.

هذه الحروف كلها تُمد مدّاً مشبعاً بلا خلاف، وذلك لمجيء حرف المد واللين فيها بعده حرف ساكن سكونه لازم.

– وإذا عرض لهذا الساكن ما يؤدي إلى تحريكه كما جاء في الآيتين السابقتي الذكر ﴿ الم الله ﴾ من سورة آل عمران، و ﴿ الم * أحسب... ﴾ من سورة العنكبوت ففي هذه الحال يجوز وجهان:

– المد[1] المشبع نظراً إلى الساكن الأصلي.

– القصر[2] نظراً للحركة العارضة على الميم.

– الثاني: ما جاء على ثلاثة أحرف وليس الأوسط منها حرف مد ولين فلا مد فيها مطلقاً وهو لفظ (ألف).

– الثالث: ما جاء على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين، وهو لفظ عين مما ورد في (كهيعص) من سورة مريم، وفي (عسق) من سورة الشورى ففيه وجهان، المد والتوسط[3].

– الرابع: ما جاء على حرفينَ فقط، وهذان الحرفان كما يلي:

– الطاء من (طه) و (طسم) في أول الشعراء والقصص، و(طس) في سورة النمل.

– الهاء من (كهيعص) في سورة مريم، ومن (طه).

(١) المد: إطالة الصوت بحرف من حروف المد و اللين الثلاثة، أو إثبات حرف المد. انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي الضباع: ١٨

(٢) القصر: ترك إطالة الصوت مع إثبات حرف المد واللين، أو حذف حرف المد. انظر الإضاءة: ١٨

(٣) التوسط هو: حالة بين المد والقصر. انظر الإضاءة: ١٨

- الراء في (الم) من سورة يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، و(المر) من الرعد.

- الياء من (كهيعص) في سورة مريم.

- الحاء من (حم) في سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

فحكم ما جاء على هذا النحو القصر، وذلك لعدم مجيء حرف ساكن بعد حرف المد لكي يمد لأجله.

الإمالة في الحروف المقطعة

ورد في (الر) من سورة يونس وغيرها من السور التي وردت فيها(١) خلاف بين القراء في قراءة رائها بالإمالة(٢) أو بغير ذلك.

و لم ترد الإمالة في هذا الحرف فقط بل وردت في أحرف أخرى فيكون مجموعها خمسة أحرف هجاء من أوائل سبع عشرة سورة هي كما يلي:

الأول: الراء من (الر) من السور التي وردت فيها، ومن (المر) من سورة الرعد، قرأها ابن كثير، وقالون وحفص بالفتح، وورش بين اللفظين، والباقون بالإمالة(٣).

الثاني: الهاء من (كهيعص) من أول سورة مريم، ومن (طه) قرأها أبو عمرو والكسائي وأبو بكر بالإمالة في (كهيعص)، وقللها ورش، وأبو بكر، وفتحها الباقون(٤).

الثالث: الياء من (كهيعص)، ومن (يس).

---

(١) وهي على ترتيبها في القرآن: سور هود، ويوسف، وإبراهيم، والحِجْر.

(٢) الإمالة: تقريب الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة. انظر الكشف: ١ / ١٦٨

(٣) انظر السبعة: ٣٢٢، والكشف: ١ / ١٨٦، والتيسير: ٩٨، والنشر: ٢ / ٦٦، والدر المصون: ٦ / ١٤٣

(٤) انظر السبعة: ٤٠٦، ٤١٦، والكشف: ١ / ١٨٧، والتيسير: ١٢٠، ١٢٢، والنشر: ٢ / ٦٧، والدر: ٦ / ١٤٣

قرأ ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي الياء من (كهيعص) بالإمالة، وقللها ورش، وفتحها الباقون.

أما الياء من (يس) فأمالها شعبة وحمزة والكسائي، وفتحها الباقون(١).

الرابع: الطاء من (طه)، ومن (طسم) في سورتي الشعراء والقصص، ومن (طس) في سورة النمل.

قرأ أبو بكر وحمزة و الكسائي بإمالة الطاء، وفتحها الباقون (٢).

الخامس: الحاء من (حم) في فواتح سبع سور هي:

غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

قرأ ابن ذكوان وأبو بكر والكسائي بإمالة الحاء فيهن، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين، وفتح الباقون(٣).

والحجة في ذلك كله لمن فتح أنه أتى بالكلام على أصله، لأن أصل الكلام كله الفتح، وتدخل الإمالة في بعضه بدليل أنه جائز سائغ في جميع الكلام(٤) وعلة إمالة هذه الحروف، قال مكي:

"وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان كـ(ما، ولا) إنما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطعة، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو، وليست الألف فيها من الواو.

ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعرف بها فتقول: حاؤك حسنة، وصادك مُحكمة، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتها كالعدد، فلما كانت

---

(١) السبعة: ٤٠٦، ٥٣٨، والكشف: ١/ ١٨٧، ١٨٨، والتيسير: ١٢٠، ١٤٨، والنشر: ٢/ ٦٨-٦٩، والدر: ١/ ١٤٣

(٢) السبعة: ٤١٦، ٤٧٠، والكشف: ١/ ١٨٧، والتيسير: ١٢٢، ١٣٤، والنشر: ٢/ ٧٠، والدر: ١/ ١٤٣

(٣) السبعة: ٥٦٦، والكشف: ١/ ١٨٨، والتيسير: ١٥٥، والنشر: ٢/ ٧٠ - ٧١، والدر: ٦/ ١٤٤

(٤) الحجة لابن خالويه: ١٧٩، ٢٣٤، والكشف: ١/ ١٦٨

أسماء أمالها من أمالها ليفرق بالإمالة بينها وبين الحروف التي للمعاني التي لا يجوز إمالتها نحو: (ما، ولا، وإلا)[١].

قال سيبويه: "وقالوا با و تا في حروف المعجم لأنها أسماء ما يُلفظ به، وليس فيها ما في قد، ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر"[٢].

وعلل ابن خالويه لمن قرأهن بين بين بأن عدل بين اللفظين وأخذ بأقرب اللغتين"[٣].

هذا ما ورد من إمالة الحروف التي في آخرها ألف من هذه السور.

أحكام النون :الإظهار، والإخفاء، والإدغام ...

وردت في القرآن الكريم حروف مقطعة منتهية بنون هي:

- العين من (كهيعص) في سورة مريم.

- السين من (طسم) من سورتي الشعراء القصص، ومن (طس) في سورة النمل، ومن (يس)، ومن (عسق) في سورة الشورى.

- النون من (ن) في أوائل سورة القلم.

هذه الحروف كان للقراء فيها قراءات مختلفة، قرأ الجمهور بإخفاء النون من عين (كهيعص)، وقرأ حفص عن عاصم وفرقه بإظهارها[٤].

- وحجتهم في إخفاء النون أن النون تقارب الصاد في مخرجها حيث يشتركان في الفم[٥].

واستدل أبو علي لمن قرأ بعدم التبيين بترك قطع الهمزة من قوله تعالى (الم

---

(١) الكشف: ١/ ١٨٨، وانظر الحجة لأبي علي: ٥/ ١٨٥

(٢) الكتاب: ٤/ ١٣٥

(٣) الحجة : ٢٣٤

(٤) السبعة: ٤٠٦، والحجة لأبي علي: ٥/ ١٨٥، و البحر: ٦/ ١٧٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٥، و التبيان: ٢/ ١١٠، والدر المصون: ٧/ ٥٦٢

الله)[١]، مع أنها في تقدير الانفصال مما قبلها نحو قولنا : واحد اثنان، فكذلك الحال مع النون لأنها جعلت في حكم الاتصال[٢].

– وحجة من قرأ بتبين النون أنها في نية الوقف والانفصال مما بعدها، لأن الحروف المقطّعة يميز بعضها عن بعض للدلالة على أنها مقطّعة، ولهذا وقف بعضهم على كل حرف من هذه الحروف وقفة يسيرة، وعليه أُظهرت النون[٣] وقد جوّدها أبو الحسن الأخفش لهذا[٤].

إلا أن أبا عثمان قد نُقل عنه أن بيان النون مع حروف الفم لحن، وردّه أبو علي، وأيد التبيين، وذهب إلى أن قراءة عاصم هي القياس؛ لأن هذه الحروف تجري على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، كأسماء الأعداد إذ يوقف عليها على أنها منفصلة مما بعدها فيقال : ثلاثه أربعه بإلقاء حركة الهمزة على الهاء قبلها، وذلك لسكونها، لنية الوقف عليها مع وصلها فكذلك النون بُيّنت لنية الوقف والانفصال بها مما بعدها.

– واختلف القراء في إدغام النون من سين (طسم) عند النون وبيانها، فقرا ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي (طسم) بإدغام النون.

وقرأ حمزة ونافع ـ فيما روى عنه الكسائي ـ بإظهار النون، ورُوي عن نافع وأبي جعفر: (ط س م) بتقطيع كل حرف على حدة[٥].

قال مكي : "وحجة من أدغم أن هذه الحروف لمّا كانت متصلة بعضها ببعض لا يوقف على شيء منها دون شيء، ولا يفصل شيء عن شيء، أدغم لاشتراك النون

(١) آل عمران : من الآيتين : ١، ٢

(٢) الحجة : ٥ / ١٨٦

(٣) الحجة لأبي علي : ٥ / ١٨٥ – ١٨٦، و التبيان : ٢ / ١١٠، والدر المصون : ٧ / ٥٦٢

(٤) الحجة لأبي علي : ٥ / ١٨٦

(٥) السبعة : ٤٧٠، و التيسير : ١٣٤

مع الميم في الغنة، ولأنه يدغم في غير هذا، فأجرى هذا على كل ما تلقى فيه النون الساكنة الميم، نحو: (مِنْ ما ومَنْ معه)"(١).

واستدل أبو علي لإخفائها بدليله السالف الذكر لقراءة العين من (كهيعص)

– واحتج من قرأها بالإظهار: بأن حروف التهجي في نية الوقف والانفصال مما بعدها لهذا يجب إظهارها ويكون إخفاؤها إذا اتصلت بحرف من حروف الفم، وهي لم تتصل بحرف من ذلك(٢).

– في المقابل أجمع القراء على إدغام النون في القاف من (عسق) في سورة الشورى، وبينهما تباعد في المخرج، لذا تساءل مكي عن الفرق بينهما، وأجاب على تساؤله إذ قال: "فالجواب أن النون لما كانت في (طسم) مدغمة مغيرة عن لفظها أظهرها، ليبين أصلها بالوقف عليها، ولما كانت (عسق) مخفاه في السين وفي القاف، والإخفاء كالإظهار، إذ لا تشديد فيه أبقاها على حالها إذ الإخفاء والإظهار أخوان لا يزول لفظ النون في الإخفاء كالإظهار، ويزول لفظها في الإدغام فهو فرق بيّن"(٣).

وفرق بينهما ابن خالويه ليحتجَ لقراءة إدغام النون في القاف من (عسق) ولإظهار النون في السين من (طسم) فقال: "أن الميم قد أُفردت من السين في أول سورة (النمل)(٤)، وأُلحقت بها في أول الشعراء والقصص فبيّن فيهما ليعلم أن الميم زائدة على هجاء السين، ولم تنفرد السين من القاف فيحتاج في ذلك إلى فصل، فبني فيه الكلام على الأصل، والنون تدغم عند الميم وتخفى عند القاف، والمخفي بمنزلة المظهر، فلما ثقل عليه التشديد وكرهه في (طسم) أظهر ولما كان

(١) الكشف: ٢/ ١٥٠

(٢) الحجة لأبي علي: ٥/ ٣٥٦

(٣) الكشف: ٢/ ١٥٠

(٤) يريد: (طس).

المخفي بمنزلة المظهر لم يحتج إلى إظهار ثان"(١).

وردّ أبو جعفر النحاس(٢) قراءة الإظهار، وحكم عليها بعدم الجواز مستشهداً بما قرره سيبويه(٣) في كتابه من أحكام النون الساكنة والتنوين، بأنهما يُبَيَّنان عند حروف الحلق، ولا يوجد ههنا حرف منها ليُبيّن عنده.

وعدّ أبو علي هذا القراءة هي الوجه(٤).

- واختلف القراء في النون من (يس)، والنون من (ن والقلم)، قرأ العامة بسكونها، وقرأها مبينة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم، وبإدغامها قرأ الكسائي، ورويت قراءة عن ابن عامر وأبي بكر وورش.

وقرأ ها بفتح النون ابن أبي اسحاق، وعيسى، وبضمها الكلبي، وبكسرها قرأ السماك وابن أبي اسحاق أيضاً(٥).

- وحجة من أظهر النون(٦) أن هذه الحروف مبنية على الوقف، والدليل على ذلك جواز الجمع بين الساكنين فيها كما يجتمعان في الألفاظ التي يوقف عليها(٧).

قال مكي: "والحرف يوجب إظهاره، ويمنع من إدغامه"(٨).

واحتج النحاس لمن بين النون في (ن والقلم) بأن النون مخرجها بعيد عن الواو فاشبهت حروف الحلق، ونظّر لذلك بأن لم يقرأ أحد في (كهيعص) بتبيين النون

---

(١) الحجة: ٣١٨

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ١٧٣

(٣) الكتاب: ٤/ ٤٤٩

(٤) الحجة: ٥/ ٣٥٦

(٥) السبعة: ٥٣٨، والتيسير: ١٤٨، والبحر: ٧/ ٣٢٣

(٦) انظر ما سبق تفصيله في هذه الحجة ص ٣٠-٣١.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٨١، والحجة لابن خالويه: ٢٩٧، والحجة لأبي علي: ٦/ ٣٥، والبيان: ٢/ ٢٩٠

(٨) الكشف: ٢/ ٢١٤

لقرب الصاد من النون [١].

قال الفراء: "وإظهارها أعجب إليّ، لأنها هجاء"[٢].

ورجحّ مكي الإظهار لأن الأكثر عليه، ولأنه الأصل، وعدّه أبو البركات والسمين الأقيس[٣].

ومن قرأها بالإدغام فللوصل[٤].

قال أبو جعفر النحاس: "بالإدغام على ما يجب في العربية، لأن النون تدغم في الواو، لشبهها بها"[٥].

- وفي قراءة (نون والقلم) تفصيل في إدغامها؛ فمن أدغم بغنة أراد الإبقاء على رسم النون، ومن قرأ بغير غنة فلأن المدغم قد صار حكمه حكم ما أدغم فيه[٦].

- واحتج أبو علي بما سبق أن استدل به لقراءة الإدغام في نون العين من (كهيعص) من أنهم حذفوا همزة الوصل من (الم * الله)[٧]، ومن قولهم: (واحد اثنان)، لأنها وإن كانت في تقدير الوصل لم تبيّن النون معهما[٨].

وعلل السمين لهذا الإدغام بقوله: "فمن أدغم فللخفة، ولأنه لما وصل والتقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكن وجب الإدغام"[٩].

---

(١) إعراب القرآن: ٥/ ٥٠٤

(٢) معاني القرآن: ٣/ ١٧٢

(٣) البيان: ٢/ ٢٩٠، والدر المصون: ٩/ ٢٤٣

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٧٢، والكشف: ٢/ ٢١٤، والبيان: ٢/ ٢٩٠

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ٣٨١

(٦) إعراب القرآن: ٥/ ٥

(٧) آل عمران من الآيتين: ١، ٢

(٨) انظر الحجة: ٦/ ٣٥، وراجع ما سبق من تفصيل حول هذه القراءة ص: ٣٠

(٩) الدر المصون: ٩/ ٢٤٣

الإبـــدال

ويتمثل هذا في (طه)[1] على القراءة التي قرأ بها الحسن، وعكرمة، وأبو حنيفة وورش بإسقاط الألف بعد الطاء، وتسكين الهاء، وفيها وجهان[2]:

الأول: أن أصلها (طأ) بالهمزة، أمراً من وَطِيء يَطَأُ،، فأبدلت الهمزة هاء، كما أبدلت في (هَرَقْتُ) من (أَرَقْتُ) ... الخ.

الثاني: أصلها بالهمز، فأبدلت الهمزة ألفا، كأنه أُخذ من وَطِي يطا بالبدل، والشاهد على ذلك قول الشاعر:

رَاحَتْ بَمسلَمَةَ البِغَالُ عشيةً فارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المرتَعُ[3]

ثم حُذفت الألف التي أبدلت من الهمزة حملاً للأمر على المجزوم وتناسياً لأصل الهمزة ثم أُلحقت هاء السكت، وعُوملت في الوصل معاملتها في الوقف.

جاء الإبدال في (طأ) كما جاء في قول الشاعر (لا هناك)، إذ الأصل فيها (لا هنأك) بالهمزة، فقلبت الهمزة ألفاً، والقياس في الهمزة المتحركة إذا سبقت بفتحة أن تجعلها بين بين، ولا تبطل حركتها، إلا أن هذا سيؤدي إلى كسر البيت، فأبدلت ألفا، عده سيبويه للضرورة الشعرية، ووافقه أبو سعيد السيرافي[4]، وابن الشجري، وحكم عليه ابن يعيش بالشذوذ فلا يقاس عليه.

– وفيها قراءات أخرى[5]: قرأها عيس بن عمر والكسائي في رواية، ومعاذ ابن معاذ عن أبيه (طِهَ) بكسر الطاء وفتح الهاء.

---

(١) سبق التفصيل في قراءتها بإمالة الطاء والهاء ، راجع ص: ٢٧، ٢٨

(٢) انظر القراءة وتوجيهها في: البحر: ٦/ ٢٢٤، الدر المصون: ٨/ ٧

(٣) الشاهد للفرزدق، انظر ديوانه: ١/ ٤٠٨، ورواية الشطر الأول فيه: وَمَضَتْ لمسْلَمَةَ الرِّكابُ مُوَدَّعا، وهو من شواهد: الكتاب: ٣/ ٥٥٤، وكتاب الشعر: ١/ ١٤٥، والمحتسب: ٢/ ١٧٣، والأمالي الشجرية: ١/ ١٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١١٣، والممتع: ٤٠٥

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة : ١٦٠

(٥) انظر الشواذ: ٨٧، و البحر: ٦/ ٢٢٤

- وقرأها الأصمعي عن نافع (طَ هَـ) مقطعة، وقرأها الوليد بن حسان (طاهي) بالألف والياء، وقرأها الضحاك وعمرو بن فائد: طاوي.

ما صرف من الحروف المقطعة، وما لم يصرف

- ما جاء منها على حرف هجاء واحد، نحو: (ص) و (ق) و (ن):

إذا أضفت إليها سورة ذهب ابن عصفور إلى أنه يجب فيها الوقف ولاإعراب فيها[١]، يقال: هذه سورةُ صاد، وذهب أبو حيان والسيوطي إلى أنه يجوز فيها الوقف على الحكاية، والإعراب، نحو: قرأت سورة صاد، أو سورة صادٍ[٢].

أما إذا لم تضف فيجوز فيها ثلاثة أوجه[٣] هي:

أولاً: الوقف على الحكاية.

ثانياً: إعرابه إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف؛ لأن أسماء الحروف يجوز فيها التذكير على معنى الحرف، والتأنيث على معنى الكلمة، فعلى المعنى الأول تصرف، وعلى المعنى الثاني تجتمع علتان لمنع الصرف هما: العلمية والتأنيث، وهذا الحكم لهذه الحروف على قراءاتها الثلاث؛ الفتح، والكسر، والضم.

قال سيبويه في حديثه عن (صاد): "يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه"[٤]، ومع اجتماع هاتين العلتين إلا أن العلماء ذهبوا إلى أن العلم المؤنث الثلاثي إذا كان ساكن الوسط غير أعجمي وغير منقول من المذكر أو المؤنث يجوز فيه المنع وعدمه، نحو: هنْد، وجُمْل، ودَعْد.

قال سيبويه: "وأما (نون) فيجوز صرفها في قول من صرف هندا"[٥].

---

(١) شرح الجمل: ٢/ ٢٤١

(٢) الارتشاف: ١/ ٤٤٤، والهمع: ١/ ١١٣

(٣) ماينصرف وما لاينصرف: ٨٤، و شرح الجمل: ٢/ ٢٤١، والارتشاف: ١/ ٤٤٤، والهمع ١/ ١١٣

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٥٨

(٥) الكتاب: ٣/ ٢٥٩

وقال الأخفش: "ومن العرب من لا يصرف المؤنث إذا كان وسطه ساكنا، نحو: هِنْد، وجُمْل ودَعْد "(١).

واحتجوا لذلك بما ورد عن العرب في قول الشاعر:

وإني لأهْوَى بيتَ هندٍ وأهْلِهَا   على هَنَواتٍ قد ذُكِرْنَ على هِنْدِ(٢)

ومثله قول الشاعر:

أَلا حبَّذا هِنْدٌ وأرْضٌ بها هِنْدُ   وهِنْدٌ أتى من دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ(٣)

ومما يجوز الاحتجاج به لهذا الرأي ما روي من قراءة ابن أبي اسحاق لقوله تعالى: (ص) بالجر والتنوين(٤).

وحكى النحاس عن الأخفش أن (ن) لم تنصرف لأنها اسم أعجمي(٥).

ثالثاً: إعرابه إعراب ما ينصرف على التذكير على تقدير معنى الحرف اتباعاً للرأي الذي يذهب إلى صرف (هند)، وقد رجحه الزجاج(٦).

– أما جاء منها على أكثر من حرف فينقسم إلى قسمين:

الأول: ما وازن الأعجمي، وذلك نحو قوله (طس)(٧) و(يس)(٨) و(حم)(٩).

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٠

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا البيت، ولم أقف عليه في كتب النحو. انظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٠

(٣) البيت للحطيئة، انظر ديوانه ص: ٣٩ وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٠
وقد استشهد به عدد من العلماء على مسألة أخرى، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٨٥، والصاحبي: ٩٧، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٣٤، واللسان: (نأي)، والهمع: ٥/ ٤٥

(٤) إعراب القرآن: ٣/ ٤٤٩

(٥) إعراب القرآن: ٥/ ٤

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٤
وانظر المقتضب: ٣/ ٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٤١، الارتشاف: ١/ ٤٤٤

(٧) سورة النمل، من الآية: ١

(٨) سورة يس، الآية: ١

(٩) الآية الأولى من سور سبع هي: غافر، وفصلت، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

ذهب سيبويه[١] إلى أن (حم) يعرب إعراب مالا ينصرف، سواء جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليها.

وحكى أبو حيان عن أبي علي جواز وجهين في هذه الحال: الوقف على الحكاية، وإعراب ما لا ينصرف[٢]، وأوجب ابن عصفور في حال إضافة سورة إليها الوقف على الحكاية[٣]، أما إذا لم تضف فيجوز فيها وجهان.

أحدهما: إعراب مالا ينصرف، وعلة عدم الصرف: العلمية والعجمة.

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء: حاميم،وياسين"[٤]، وقال في موضع آخر: "ومما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدري مامعنى حاميم"[٥].

ويُفهم من حكاية أبي حيان عن سيبويه قوله: "و (يس) بناء تركيب"[٦] أن علة المنع التركيب لا العجمة، إلا أن سيبويه قد صرح بخلاف ذلك بقوله: "لم يجعلوا (طاسين) كحضرموت، ولكنهم جعلوها بمنزلة: هابيل وقابيل وهاروت"[٧]، ووافقه أبو علي[٨].

وأجاز بعض العلماء منهم: النحاس ومكي والزمخشري[٩] أن تكون علة المنع مع العلمية التأنيث.

(١) الكتاب: ٣/ ٢٥٧، وانظر المقتضب: ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٥

(٢) الارتشاف: ١/ ٤٤٤

(٣) شرح الجمل: ٢/ ٢٤١

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٥٨

(٥) الكتاب: ٣/ ٢٥٩

(٦) الارتشاف: ١/ ٤٤٥

(٧) الكتاب: ٣/ ٢٥٨

(٨) الارتشاف: ١/ ٤٤٥

(٩) انظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٥، والمشكل: ٢/ ٢٢١، والكشاف: ٣/ ٤١٢، والدر المصون: ٩/ ٢٤٤

ومن شواهدهم على عدم صرف (حاميم) قول الشاعر:

وجدْنا لكُم فــي آلِ حَامِيمَ آيَةً   تأَوَّلَها مِنّا تقِّي ومُعرِبُ[١]

وقول آخر:

أو كُتُبــا بُيِّنَّ مِن حامِيْمـا   قدْ عَلِمَتْ أبناءُ إبْراهيما[٢]

وقول شاعر آخر:

يُذَكِّرني حاميمَ والرمحُ شاجِرٌ   فهلاَّ تلا حاميمَ قبلَ التقدُّمِ[٣]

والآخر من وجهي الإضافة: الوقف على الحكاية، قال سيبويه:

"وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله"[٤]

وجّوز الشلوبين الوجهين بإضافة سورة أو بدون[٥].

وحكى السيوطي عن ابن عصفور أنه أوجب الحكاية هنا، مع أنه أوجبها مع إضافتها فقط، أما ما عدا ذلك فأجاز الوجهين؛الوقف على الحكاية وإعراب ما لاينصرف[٦]. وجوّد الزجاج من هذين الوجهين منع الصرف[٧].

(١) البيت للكميت، انظر شرح الهاشميات ص: ٤٠

وهو من شواهد سيبويه: ٣/ ٢٧٥، والمقتضب: ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦، والحجة لابن خالويه: ٣١٢، واللسان (حم).

(٢) نسبه سيبويه للحِمَّاني.

وهو من شواهد سيبويه: ٣/٢٥٧، المقتضب: ١/ ٢٣٨،

(٣) اختلف في نسبته لقائله، نسبه أبو عبيده والزمخشري وابن منظور ـ في رواية ـ وأبو حيان لشُريح بن أوفى العَبْسي، وقيل، العنسي، والصحيح: الأول، ونسبه آخرون لغيره.

انظر معجم الشعراء للمرزباني: ٢٦٩، و جمهرة الأنساب: ٢٥١

وهو من شواهد: مجاز القرآن: ٢/ ١٩٣، والمقتضب: ١/ ٢٣٨، والكشاف: ١/ ٨٤، واللسان (حم)، والبحر: ٧/ ٤٤٦

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٥٨، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٤١

(٥) الهمع: ١/ ١١٤

(٦) الهمع: ١/ ١١٣ – ١١٤

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٥.

الثاني: مما جاء على أكثر من حرف: ما لم يوازن الأسماء الأعجمية، وهو نوعان:

- النوع الأول: ما أمكن فيه التركيب يمثله قوله تعالى: (طسم)[١].

ذهب سيبويه - دون تحديد إضافتها أم لا - إلى جواز وجهين فيها هما:

الأول: أن تعامل معاملة دَرَابَ جرْدَ، وبعلبكَّ، أي تأخذ حكم العلم المركب تركيب مزجياً، وللعلماء في إعرابه ثلاثة أوجه هي:

إعراب ما لا ينصرف، وهو المشهور، والبناء على فتح الجزأين، وإعرابه إعراب المتضايفين.

الثاني: الوقف على الحكاية.

وهذان الوجهان نصّ عليهما إذ قال: "وأما (طسم) فإن جعلته اسما لم يكن بدٌّ من أن تحرك النون وتصيِّر ميما، كأنك وصلتها إلى (طاسين) فجعلتها اسما واحداً بمنزلة دَرَابَ جرْدَ، وبعلَبكَّ، وإن شئت حكيت وتركت السواكن على حالها"[٢].

ووافقه الزجاج في جواز الوجهين، وجوّد الأول، إلا أنه يُفهم من عبارته انه أجازهما في عدم الإضافة فقط، إذ قال: "فإذا قلت: هذه طسم فالأجود أن تفتح آخرسين، وتضم آخر ميم، فتقول: هذه طسينَ ميمُ، فتجعل طسينَ اسماً، وميمَ اسماً، وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريهما مجرى (حضرموت) و(بعلبك)، وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة"[٣]. وذهب ابن عصفور[٤]، ووافقه أبو حيان[٥] إلى أنه يجوز في (طسم) إن لم تضف ثلاثة أوجه:

(١) الآية الأولى من سورتي: الشعراء، والقصص.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٥٨

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٥

(٤) شرح الجمل: ٢/ ٢٤١

(٥) الارتشاف: ١/ ٤٤٥

– الأول: الوقف على الحكاية.

– الثاني: البناء على فتح الجزأين، نحو: خمسة عشر.

– الثالث: إعراب الاسم الممنوع من الصرف، نحو حضرموت، وبعلبك.

– أما إذا أضيفت إليها سورة لفظاً أو تقديراً، فذهب أبو علي إلى أنه يجوز فيها الحكاية ،ويجوز إعرابها إعراب (حضرموت) و(بعلبك)؛ إما على فتح النون في (طسينَ) وتكون الميم معربة، أوعلى اعتبار أنهما متضايفتان فيكون الإعراب في النون، وطسم مصروفه أو ممنوعة من الصرف حسب تأويلها بمذكر أو بمؤنث(١).

وأوجب ابن عصفور فيها الوقف على الحكاية(٢).

– النوع الثاني مما لم يوازن الأعجمي: ما لم يمكن فيه التركيب، نحو: (كهيعص)(٣) و(حم * عسق)(٤).

ذهب العلماء في مثل هذا إلى وجوب الوقف على الحكاية أضفت إليه سورة، أولم تضف، ولا يجوز فيه ما جاز في غيره من الألفاظ السالفة الذكر لفقدِ وجه شبه بينها.

وقد فصل سيبويه في ذلك بقوله: "وأما (كهيعص) و (المر) فلا يكن إلا حكاية،وإن جعلتها بمنزلة طاسينَ لم يجز؛ لأنهم لم يجعلوا طاسين كحضرموت، ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل، وقابيل، وهاروت.

وإن قلت أجعلها بمنزلة: طاسين ميم لم يجز؛ لأنك وصلت ميماً إلى طاسين، ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهن اسماً واحداً.

وإن قلت: أجعل الكاف و الهاء اسماً ثم أجعل الياء والعين اسماً، فإذا صارا

---

(١) الارتشاف: ١/ ٤٤٥، و انظر الهمع: ١/ ١١٤

(٢) شرح الجمل: ٢/ ٢٤١

(٣) سورة مريم، الآية: ١

(٤) سورة الشورى، الآيتان: ١، ٢

اسمين ضممتُ أحدهما إلى الآخر فجعلتهما كاسم واحد لم يجز ذلك، لأنه لم يجيء مثل حضرموت في كلام العرب موصولاً بمثله، وهذا أبعد، لأنك تريد أن تصله بالصاد.

فإن قلت: أدعه على حاله وأجعله بمنزلة إسماعيل لم يجز، لأن إسماعيل قد جاء عدة حروفه على عدة حروف أكثر العربية، نحو: اشْهِيباب، وكهيعص ليس على عدة حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلا الحكاية"(١).

وعلل الزجاج بنفس علة سيبويه بأنه لا يجوز أن تجعل خمسة أشياء اسماً واحداً(٢).

ووافق ابن عصفور وأبو حيان مذهب سيبويه والزجاج في وجوب الوقف، وحكى أبو حيان روايتين أجازهما يونس في (كهيعص) هما:

– الأولى: بفتح أربعة الأحرف، وإعراب الصاد إعراب ما لا ينصرف.

– الثانية: برفع الصاد، ونصب الكاف والعين، أي كافَ ها عينَ صادُ.

وعُلل فتح الكاف والعين بالتقاء الساكنين، وما قبل الصاد حشو(٣).

الحالات الإعرابية للحروف المقطعة

الحروف المقطعة في أوائل سور القرآن الكريم إذا جُعلت أسماء حروف التهجي لا أسماء السور فلا محل لها حينئذ من الأعراب كما لا محل للجمل المبتدأة وللمفردات المعددة(٤).

أما إذا جعلت أسماء للسور، أو بعض أسماء الله تعالى، أو جعلت قسماً فلها محل من الإعراب سواء كانت معربة أم مبنية، وحالتها الإعرابية تكون كما يلي:

(١) الكتاب: ٣/ ٢٥٨ – ٢٥٩

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٥

(٣) الارتشاف: ١/ ٤٤٥

(٤) انظر الكشاف: ١/ ١٠٧، ١٠٨، والبحر: ١/ ٣٥، والدر المصون: ١/ ٨٨

أولا: الرفع، ويكون على أحد الأوجه التالية:

- الرفع على أن هذه الحروف مبتدأ، وما بعدها الخبر، ونص الفراء[١] على أن ما يأتي بعد هذه الحروف في حال رفع إنما ارتفع بها، نحو قوله تعالى: ﴿المص * كتابٌ أنزلناه إليك﴾[٢]، و﴿الر كتابٌ أحكمت آياته﴾[٣]، و﴿الر كتابٌ أنزلناه إليك﴾[٤]، و﴿كهيعص * ذكرُ رحمة ربك عبده زكريا﴾[٥]، و﴿الم * تنزيلُ الكتاب لا ريب فيه﴾[٦]، و﴿حم * تنزيلُ الكتاب...﴾[٧]، و﴿حم * تنزيلٌ من الرحمن الرحيم﴾[٨].

قال الفراء: "بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف؟ قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله، كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً"[٩].

وتوجيه الفراء هنا مبني على ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، أي أنهما يترافعان[١٠].

وأجاز النحاس[١١] هذا الوجه في توجيه قوله تعالى: ﴿حم * تنزيل الكتاب﴾

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٣٦٨، و انظر: ٢/ ٣

(٢) الأعراف، من الآيتين: ١، ٢

(٣) هود، من الآية: ١

(٤) إبراهيم، من الآية: ١

(٥) مريم، من الآيتين: ١، ٢

(٦) السجدة، من الآيتين: ١، ٢

(٧) السور: غافر، والجاثية، والأحقاف، من الآيتين: ١، ٢

(٨) فصلت: الآيتان: ١، ٢

(٩) معاني القرآن: ١/ ٣٦٨

(١٠) الإنصاف: م ٥، ١/ ٤٤

(١١) إعراب القرآن: ٤/ ١٣٩

من سورة الجاثية، وأجازه الزمخشري[١] حتى ولولم يأت بعد هذه الحروف اسم مرفوع، فوجّه (الم * ذلك الكتاب) من سورة البقرة أن (الم) مبتدأ أول، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(الكتاب) خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وأجازه أبو البقاء[٢] في توجيه (المص * كتاب...) من سورة الأعراف فجعل (المص) مبتدأ، و(كتاب) خبره.

وذهب الفراء[٣] إلى أنه إذا كانت هذه الحروف مفسرة لأسماء الله فيختلف الوضع، مثلاً إذا قيل: الكاف في (كهيعص) من (كريم)، والهاء من (هادٍ) والعين والياء من (عليم)، والصاد من (صدوق)، فإن كلمة (ذكرُ) مرفوعة بضمير مقدر وليس بـ (كهيعص) كما السابق.

ويؤكد أبو البقاء هذا التوجيه في مثل (كهيعص) ويردّ القول بأنها مبتدأ، و(ذكرُ) خبرها إذ قال: "وفيه بعد؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس في الحروف المقطعة ذكر الرحمة ولا في ذكر الرحمة معناها"[٤].

إلا أن الزجاج أنكر توجيه الفراء على العموم باعتبار الحروف المقطعة مبتدأ، وخبرها الاسم المرفوع بعدها، وإنكاره هذا مبني على عدة أمور[٥] هي:

- الأول: أنه في سورة الأعراف وغيرها جعل هذه الحروف مرفوعة بما وليها من اسم مرفوع، ولو كان الأمر كذلك لورد ذكر (كتاب) بعدها أبداً، وليس في الأعراف فقط، ففي قوله تعالى: (الم اللهُ لا إله إلا هو)[٦] يدل على أن (الم) لا

(١) الكشاف: ١/ ١١١

(٢) التبيان: ١/٢٦٧. وانظر البحر المحيط: ٢/ ٣٧٧، و الدر المصون: ١/ ٨٩

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣٧٠

(٤) التبيان: ٢/ ١١٠

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣١٣ – ٣١٤

(٦) سورة آل عمران، من الآيتين: ١، ٢

مرافع لها على قوله، وكذلك في قوله تعالى ﴿يس * والقرآن الحكيم﴾[١] و﴿حم * عسق * كذلك يوحي إليك﴾[٢].

– الثاني: لو كان الأمر كما ذهب إليه الفراء لما تكررت (الم) و(حم) بل اكتفى بذكرها مرة واحدة.

– الثالث: إجماع النحويين على أن (كتاب) في قوله تعالى: ﴿كتابٌ أنزل إليك﴾[٣] مرفوع بمضمر تقديره: هذا كتاب، لا بالحروف المقطعة.

وقد اتفق معهم الفراء على جواز ذلك، ولو كان كما أجاز لأدى ذلك إلى إضمار اسمين، ويكون التقدير: الم بعض حروف كتاب أُنزل إليك، وعليه يكون قد أضمر مضافاً وما أضيف إليه، وهذا ليس بجائز.

وحدّد الزجاج الغلط في توجيه الفراء حين وقف على سورتي هود، وإبراهيم، ففي الأول من قوله تعالى: ﴿الر كتابٌ أحكمت آياته﴾ ذكر أن الكتاب ليس (الر) وحدها.

وفي الثانية من قوله تعالى: ﴿الر كتابٌ أنزلناه إليك﴾ ذكر أن (الر) ليست الكتاب إنما هي شيء من الكتاب.

– وقيل في رفعها على الابتداء بأنها مقسم بها كما يقال: عهدُ اللهِ لأفعلن.

وهذا وارد في (يس) إذا قرئت بالضم، وخبرها في هذه الحال محذوف تقديره: عليّ... الخ[٤].

– الوجه الثاني من وجوه الرفع الجائزة في هذه الحروف: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، بإضمار: هذا أو ذلك، وهو وجه قال به الكسائي[٥]، وأجازه كثير من

(١) سورة يس، الآيتان: ١، ٢

(٢) سورة الشورى، من الآيات: ١، ٢، ٣

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٢

(٤) الدر المصون: ٩/ ٢٤٤

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٦٩

النحويين[١].

ونظّر الفراء[٢] للحروف المقطعة التي يرد بعدها اسم مرفوع يرفعها نحو: (حم * عسق) و(يس) و(ق) و(ص)... الخ بقوله تعالى: ﴿براءةٌ من الله ورسوله﴾[٣]، وقوله: ﴿سورةٌ أنزلناها﴾[٤] بتقدير: هذه براءة، وهذه سورة، فجعل رافعها ضميراً محذوفاً.

ثانياً: النصب، وفيه وجوه:

الأول: النصب على أنه مفعول به لفعل مضمر، وبه وجه سيبويه[٥]، والأخفش فيما حكاه عنه الزجاج[٦]، والنحاس[٧]، وغيرهم كثر[٨] وقدروا الفعل المحذوف: اقرأ، واذكر، واتل، وذلك في قوله تعالى: (الم) و(طس) و(يس) و(ص) و(حم) و(ق) و(ن).

وذهب ابن كيسان إلى أن النصب بفعل مضمر إنما هو على الإغراء، والتقدير: عليك الم، أي: الزم الم[٩].

- الثاني: في محل نصب على أنها منادى مبنية على الضم، على مذهب

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٣٧، ٣/ ١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٧، والمشكل: ١/ ١٥، والكشاف: ١/ ١١٢، ٣/ ١١٣، ٣٥٩، والبيان: ١/ ٤٣، و التبيان: ١/ ٢٦٧، ٢/ ١١٠، والدر المصون: ١/ ٨٩، ٩/ ٢٤٤، ٤٥١، ١٠/ ١٧

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٦٩

(٣) التوبة، من الآية: ١

(٤) النور، من الآية: ١

(٥) الكتاب: ٣/ ٢٥٨

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٤، وانظر ٤/ ٣١٩، ٣٦٥

(٧) إعراب القرآن: ١/ ١٧٧، ٣/ ٤٤٩، ٣٨١، ٤/ ٢٥، ٥/ ٤

(٨) انظر المشكل: ١/ ١٥، ٢/ ٢٢٠، ٢٦٣، ٣٩٥، والكشاف: ١/ ٨٦، ٣/ ٣١٣، ٤١٢، والبيان: ١/ ٢٣، ٢/ ٣١١، ٣٢٨، ٤٥٣، والدر المصون: ١/ ٨٨، ٣/ ١٢، ١٠/ ١٧

(٩) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٧، والبحر: ٢/ ٣٧٧

البصريين[١]، وبه وجه الفراء[٢] قوله تعالى (يس) على قراءة الكلبي لها بالضم، ودليل ذلك أنها فُسّرت بـ (يا إنسان) على لغة طيء.

قال الزمخشري في ذلك: "وإن صح فوجهه أن يكون أصله ياأُنيسين، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره، كما قال في القسم: مُ اللهِ، في أيُمنُ اللهِ"[٣].

وردّ أبو حيان[٤] أن يكون تصغير إنسان: أُنَيْسِيْن، لأن ما نقل عن العرب في تصغيره: أُنَيْسِيان، ورده من وجه آخر وهو أن التصغير تحقير، وهذا لا يجوز في حق النبوة.

وذهب ابن جني إلى أبعد مما ذكر وهو أن (يس) تتكون من (يا) للنداء، و(سين) التي أصلها (إنسان) بعد حذف معظم حروفها، وبقاء السين منها مع الضمة على أنها منادى[٥].

- ونُقل عن العرب أيضاً أن (طه) في لغة عكّ بمعنى: يا رجل[٦].

وحاول الزمخشري تأويل ذلك حسب ما ذهب إليه أهل هذه اللغة بما فيه بعدٌ وتكلفٌ كبير[٧].

- الثالث: النصب بتقدير حذف حرف القسم

---

(١) المنادي المفرد العلم يكون مبنياً على الضم في محل نصب على مذهب البصريين، ومبنياً على الضم وليس فاعلاً أومفعولاً على مذهب الفراء، ومرفوعاً على أنه معرب من غير تنوين على مذهب الكوفيين عدا الفراء.

انظر الإنصاف، م: ٤٥، ١ / ٣٢٣

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٧٠، وانظر الكشاف: ٢ / ٥٢٨، والدر المصون: ٨ / ٥ – ٦

(٣) الكشاف: ٣ / ٣١٣ – ٣١٤

(٤) البحر: ٧ / ٣٢٣

(٥) المحتسب: ٢ / ٢٠٣ – ٢٠٤

(٦) معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٧٠، والكشاف: ٢ / ٥٢٨، والبحر: ٦ / ٢٢٤، والدر المصون: ٨ / ٥

(٧) الكشاف: ٢ / ٥٢٨، وانظر البحر: ٦ / ٢٢٤

قال سيبويه في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها: "إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب"(١)، ثم قال: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته"(٢).

والشاهد على ذلك قول الشاعر:

إذا ما الخُبْزُ تأْدِمُه بلَحْمٍ　　　فذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ(٣)

بنصب (أمانةَ الله) على حذف حرف القسم.

وقد وجهت الآيات: (يس) و(ص) و(حم) و(ق) و(ن) بهذا التوجيه(٤).

ونقل النحاس عن أبي حاتم في إعراب (ق) قوله: "حذفت منها واو القسم فانتصبت بإضمار فعل، كما تقول: اللهَ لقد كان كذا"(٥).

إلا أن للزمخشري رأياً في هذا الحكم إذ قال: "إن (القرآن) و(القلم) بعد هذه الفواتح محلوف بهما، فلو زعمت ذلك لجمعت بين قسمين على مقسم واحد، وقد استكرهوا ذلك"(٦).

وحاول بعضهم حصر اعتراض الزمخشري بما جاء مجروراً بعد هذه الحروف،

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩٧

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال سيبويه: هذا البيت من وضع النحويين، انظر الكتاب: ٣/ ٦١

وهو من شواهد ه: ٣/ ٤٩٨، وشواهد شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩٢، ١٠٢، والكشاف: ١/ ٨٧، والدر المصون: ١/ ٨٨، ٩/ ٢٤٤

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤٩، ٥/ ٤، والمشكل: ٢/ ٢٤٦، ٣٩٥، والكشاف: ١/ ٩٢ – ٩٣، ٣/ ٣٥٨، والبيان: ٢/ ٣١١، ٤٥٣، والتبيان: ١/ ١٠، والدر المصون: ١/ ٨٨، ٩/ ٢٤٤، ١٠/ ٣٩٨

(٥) إعراب القرآن: ٥/ ٤

وحكاه مكي عن أبي حاتم أيضاً في إعراب قوله تعالى (ن) انظر المشكل: ٢/ ٣٩٥

(٦) الكشاف: ١/ ٨٧

نحو قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذكر﴾[١] وقوله: ﴿حم * والكتابِ المبين﴾[٢] و﴿ق والقرآنِ المجيد﴾[٣] و﴿ن والقلمِ وما يسطرون﴾[٤] وما عدا ذلك فهو في محل نصب[٥].

وردّ السمين على هذا القول بأنِ رأي الزمخشري لم يفرق بين موضع وآخر بل كان حكمه عاماً.

ومع هذا الحكم الذي قاله الزمخشري نجده في توجيه (ص) من قوله تعالى: ﴿ص و القرآن ذي الذكر﴾ قد أجاز هذا التوجيه[٦].

ثالثاً: الجر: وله وجهان:

- الأول: الجر بدون تنوين على أنه ممنوع من الصرف، فيكون جره بالفتحة، وذلك بإِعمال حرف القسم - مع حذفه - الجر في نحو (الم) و(ص) و(حم) و(ق) و (ن).

وأجازوا الحذف هنا فقط مع القسم، ولم يجيزوه مع غيره، حكى سيبويه عن العرب قولهم: اللهِ لأفعلن[٧] بإعمال حرف القسم الجر مع حذفه.

وبه وجّه الفراء[٨]، وحكاه الزجاج عن الأخفش[٩]، وأجازه ابن جني وآخرون[١٠].

---

(١) سورة ص، الآية: ١

(٢) سورتا الزخرف والدخان، الآيتان: ١ / ٢

(٣) سورة ق، الآية: ١

(٤) سورة القلم ، الآية: ١

(٥) الدر المصون: ١ / ٨٩

(٦) الكشاف: ٣ / ٣٥٨

(٧) الكتاب: ٣ /٤٩٨، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٤٤٩ ، والمشكل: ١ / ١٥، ٢ / ٣٩٦

(٨) معاني القرآن: ١ / ١٠

(٩) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٦٤

(١٠) المحتسب: ٢ / ٢٣٠، وانظر المشكل: ١ / ١٥، ٢ / ٣٩٦، والكشاف: ١ / ٩٢ - ٩٣، والتبيان: ١ / ١٠.

ونسب أبو البركات هذا الرأي للكوفيين، ومنعه البصريون إلا بعوض[١]، ونسبه السيوطي[٢] للكوفيين وبعض البصريين، وحجتهم في ذلك أن القسم قد كثر استعماله وتكرر على ألسنتهم لذا جاز فيه التخفيف من غير جهة واحدة منها هذا الحكم[٣].

إلا أن النحاس حكم عليه بالبعد، واختار ابن خالويه في (حم) النصب على هذا التوجيه وعلل لذلك بقوله: "وما لا ينصرف فالنصب أولى به من الخفض، لأنه مشبّه بالفعل فمنع ما لا يكون إعراباً في الفعل، وهو الخفض"[٤].

وضعفه أبو البركات والسمين الحلبي[٥].

- ووجّه البناء على الكسر في (ص) على أنه أمر من المصاداة، أي: صادي القرآن بمعنى: عارضه واتله.

قال الأخفش: معناه صاد الحقّ بعملك، بمعنى تَعَمَّدْهُ[٦]، وبه قال الزجاج[٧].

وقال النحاس: "إنه من صَادى يُصادِي إذا عارض، ومنه: (فأنت له تصدّى)[٨].

فالمعنى: صادي القرآن بعملك، أي قابله به، وهذا المذهب يروى عن الحسن أنه فسّر به قراءته روايةً صحيحة عنه أن المعنى: اتلُهُ وتعرّض لقراءته"[٩].

وقال ابن جني: هو أمر من المصاداة: أي: عارض عملك بالقرآن[١٠].

---

(١) الإنصاف: م ٥٧: ١/ ٣٩٣

(٢) الهمع: ٤/ ٢٣٣

(٣) المشكل: ٢/ ٣٩٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩٤

(٤) الحجة: ٣١٢

(٥) البيان: ٢/ ٣١١، والدر المصون: ١/ ٨٩، ٣/ ١٢، ٩/ ٢٤٥، ٣٤٣.

(٦) معاني القرآن: ١/ ٢٠

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٤

(٨) سورة عبس، الآية: ٦

(٩) إعراب القرآن: ٣/ ٤٤٩

(١٠) المحتسب: ٢/ ٢٣٠، وانظر البيان: ٢/ ٣١١، والدر المصون: ٩/ ٣٤٣

وحكى أبو حيان عن الحسن أن صاديت بمعنى حادثت، أي: حادثْ، فقرّب هذا المعنى من القول السابق[١].

الثاني: الجر بتنوين على حذف حرف القسم، تقول في (ص) كما تقول: اللهِ لأفعلن، ورأى النحاس أن فيه بعداً مع جواز سيبويه له[٢].

- أما بناؤها على الكسر مع التنوين فعلى وجه التشبيه لها بما لا يتمكن من الأصوات التي يدخل عليها تنوين التنكير؛ للفرق بين معرفتها ونكرتها كدخوله على بعض الأسماء المبنية.

فـ(صادْ) و(صادٍ) تشبه (مهْ) و(مهٍ) و(صهْ) و(صهٍ).

قال به النحاس[٣]، ووافقه مكي[٤] وأبو البركات[٥].

---

(١) البحر: ٧/ ٣٨٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤٩، والمشكل: ٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤٩ - ٣٥٠

(٤) المشكل: ٢/ ٢٤٧

(٥) البيان: ٢/ ٣١١.

المصادر والمراجع

* ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
* الإضاءة في بيان أصول القراءة، للشيخ علي الضّبّاع، مصر: ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.
* الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، د. فتحي الدجني، الكويت: مكتبة الفلاح، ط: ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.
* إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* الأمالي الشجرية،لابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة: مطبعة المدني، ط: ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط: دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر العربي.
* البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر، ط: ٢، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
* البرهان في علوم القرآن للزركشي، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة ، ط: ٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.
* البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
* التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، بيروت، دار مكتبة الهلال.
* تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق سامي السلامة، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع.
* تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق جماعة من العلماء، القاهرة، ط: دار القومية

العربية للطباعة، ومطابع سجل العرب... الخ.

* التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، صححه: أوتويرتزل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

* التيسير في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها: صابر حسن أبو سليمان، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، ط: دار هجر للطباعة والنشر.

* الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

* جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط: ٣، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م

* الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال مكرم، بيروت، دار الشروق، ط: ٤، ١٤٠١هـ.

* الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون بطبعات مختلفة؛ الهيئة المصرية للكتاب، ومطبعة المدني... الخ.

* الخصائص، لابن جني، حققه: محمد النجار، بيروت، عالم الكتب، ط: ٣، ١٤٠٣هـ.

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي:

- الجزء الأول، تحقيق علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود... بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

ـ الأجزاء الأخرى تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
* درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، بغداد، مكتبة المثنى، ١٨٧١م.
* ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين آغا - الرياض - النادي الأدبي، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السّكّري، بيروت، دار صادر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر.
* السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط: ٢، ١٩٨٠م.
* سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق، مؤسسة دار الكتب
* شرح كافية ابن الحاجب،للرضي الاستراباذي، قدّم ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م
* شرح الكافية الشافية،لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط: ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
* شرح المفصل، لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي.
* شرح الهاشميات للكميت بن زيد، ويليه شرح مختارات أشعار العرب، بقلم: محمد محمود الرافعي، مصر: مطابع شركة التمدن الصناعية، ط: ٣.
* الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤ / ١٣٨٣ هـ.
* الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ط: ٣،

١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* كتاب الشعر (شرح الآبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة: مطبعة المدني، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ومعه حاشية الشريف علي الجرجاني، بيروت: دار المعرفة.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر.
* ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ط: ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
* ما ينصرف ومالا ينصرف، للزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: ٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
* مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تعليق: محمد فؤاد سزكين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة: ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦هـ.
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، حققه: المجلس العلمي، فاس، ١٣٩٥ / ١٩٧٥م.
* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عنى بنشره: براجستراسر، القاهرة، مكتبة المتنبي.
* مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين السواسي، دمشق: دار

المأمون للتراث، ط: ٢.

* معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة ,ط: ٢، ١٤٠١ هـ.

* معاني القرآن، للفراء، تحقيق، محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م.

* معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

* معجم الشعراء للمرزباني، و معه المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للأسدي، تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو، القاهرة، مكتبة القدسية، ١٣٥٤هـ.

* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

* المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

* الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت: دار الأوقاف الجديدة، ط: ٤، ١٣٩٩هـ.

* النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، بيروت: دار الكتب العلمية.

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق و شرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م.

* الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.